

أثر استثمار الشركات المتعددة الجنسيات على التنمية المحلية في الجنوب الشرقي الجزائري خلال
الفترة (2006-2012)

**The impact of multinational companies' investment on local development in
the south-east of Algeria during 2006-2012**

محمد بركة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر
barka300@gmail.com

محمد الخطيب نمر

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر
n.melkhatib@gmail.com

شرفة جعدي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر
Cherifa2010@gmail.com

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر استثمار الشركات المتعددة الجنسيات على التنمية المحلية في الجنوب الشرقي الجزائري خلال الفترة (2006-2012)، حيث تطرقنا للإطار المفاهيمي للشركات المتعددة الجنسيات، وكذا أثر تدفقات هذه الشركات على البطالة والنتائج المحلي الخام وكذا مساهمتها في قطاع المحروقات، كما حاولنا الإجابة على الإشكال المطروح بقياس أثر هذه التدفقات على التنمية المحلية، وتوصلنا إلى أن هاته الأخيرة تساهم بشكل مباشر في رفع مستوى الناتج المحلي الخام هذا من جهة وتخفيض نسب البطالة في نفس الوقت، كما سجل تراجع مستمر في الناتج الإجمالي المحلي في قطاع المحروقات ويعود هذا لمحاولة الحكومة الجزائرية لتبني سياسة اقتصادية تعتمد على عدة قطاعات بدلا من واحد لخلق تنمية محلية.

الكلمات المفتاحية : استثمار، شركات متعددة الجنسيات، تنمية محلية، تدفقات، ناتج محلي خام، بطالة.

Abstract :

This research aims to highlight the impact of multinational companies investments on local development in the south-east of Algeria during 2006-2012, where we discussed the conceptual framework for multinational companies, and the impact of these companies flows on unemployment and gross domestic product, as well as its contribution to the hydrocarbon sector. Also we tried to give an answer to problem of measuring the impact of these flows on local development. We determined that the latter is contributing directly in raising the GDP and reducing the unemployment level at the same time. Moreover, we found that there is a continuous decline in GDP from the hydrocarbon sector because of the Algerian government attempt to adopt an economic policy based on many sectors to promote the local development.

Keywords: investment, multinational companies, local development, flows, gross domestic product, unemployment

تمهيد :

لقد أدت العولمة المالية إلى اندماج الأسواق العالمية وإزالة جميع القيود والعراقيل وتحرير حركة رؤوس الأموال والمعاملات، ومن أهم ما أنتجت العولمة ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات، حيث تعتبر العنصر الأساسي في مفهوم العولمة، كما تتسم الساحة الدولية باحتدام المنافسة بين الدول المتقدمة والنامية في الحصول على رؤوس أموال أجنبية، حيث تعمل الشركات المتعددة الجنسيات على توفير مصادر تمويل وكذا نقل التكنولوجيا، وتوفير مناصب عمل والمساهمة في رفع مستوى المعيشة وكذا جلب خبرات ومهارات إدارية وميزات تنافسية، ونظرا لما تحتله الشركات المتعددة الجنسيات من أهمية، أصبح لزاما على الدول النامية تهيئة مناخ استثماري مناسب من إزالة للعراقيل وتعديل لقوانينها وفقا لما يتمشى والقوانين العالمية ويشجع على جلب الاستثمارات الأجنبية، ومن بين هذه الدول الجزائر حيث قامت بإجراء إصلاحات جوهرية وذلك إنطلاقا من التحول من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، مروراً بتطویر وتحسين القوانين المتعلقة بالاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي وفي إطار هذا السياق نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير استقطاب الشركات المتعددة الجنسيات على التنمية المحلية في الجنوب الشرقي الجزائري خلال

الفترة (2006-2012) ؟

ولمعالجة هذا الإشكال سنتناول هذا الموضوع في ثلاث محاور كما يلي :

- 1- الإطار المفاهيمي للشركات المتعددة الجنسيات.
- 2- أثر تدفقات استثمار الشركات المتعددة الجنسيات على البطالة.
- 3- أثر تدفقات استثمار الشركات متعددة الجنسيات على الناتج المحلي الخام.
- 4- مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في قطاع المحروقات.

1- الإطار المفاهيمي للشركات المتعددة الجنسيات:

1-1- نشأة وتطور الشركات متعددة الجنسيات :

يرجع تاريخ ظهور الشركات المتعددة الجنسيات بالتحديد إلى نهاية القرن التاسع عشر، فمن ذلك التاريخ بدأت بعض الشركات الأمريكية والأوروبية تقيم وحدات إنتاجية خارج مواطنها الأصلية، ولكي نتمكن من معرفة تاريخ الشركات المتعددة الجنسية لا بد من التطرق ، المراحل التي مرت بها كما يلي¹:

• المرحلة الأولى ما بين 1840-1914:

وتميزت هذه المرحلة بانتشار الشركات المتعددة الجنسية في المستعمرات التابعة لدولها الأصلية، والاستثمار فيها بأقصى جهد بغية استغلال الموارد المتاحة، المادية والبشرية، ومثال ذلك الشركات البترولية STANDAR OIL و RISTISH PETROLEUM... الخ، ثم ظهرت شركات في مختلف الميادين كالشركات المتخصصة في المانوفاكنتورية والتي ظهرت سنة 1860، ونذكر على سبيل المثال، المصنع الذي أنشأه المخترع السويدي ALFRED NOBEL سنة 1866 في ألمانيا، والخاص بالديناميت².

وكذلك المنتج الأمريكي المتخصص في صنع آلات الحياكة SINGER الذي أقام مصنع في GLOSGOW بحيث أنتج ووزع بنفس الشكل والعلامة في العالم، وعليه فقد أعتبر أول شركة متعددة الجنسية. خلال السنوات ما بين 1880 و 1890 سجل تمركز صناعي مكثف في الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث تجمعت أكثر من 5000 شركة حول 300 احتكار سيطرة على الصناعة، بالرغم من وجود عدد كبير من الشركات الصغيرة. كما تفاجأ البريطانيون في سنة 1901 عندما اكتشفوا أن المصنع WESTING HOUSE يخضع للرقابة الأمريكية، وهو لشركة FORD لصناعة السيارات، التي تصنع ربع سياراتها في بريطانيا في سنة 1914.

• المرحلة ما بين 1914 - 1945 :

عرفت هذه المرحلة ركودا اقتصاديا ويرجع هذا إلى التخوف من الحرب، بحيث عملت كل الدول الكبرى على عدم السماح لشركاتها بالتنقل إلى الخارج، بحيث بلغت الوطنية ذروتها وقامت الحكومات بتبني إجراءات تمييزية مع الأجانب، مثلا ألمانيا كانت تفرض على الشركات بأن تكون ألمانية 100 %، كما عرفت الولايات المتحدة الأمريكية نفس الإجراءات.

كما شكلت النقود عائقا آخر في مجال الاستثمارات الأجنبية بعد الحرب، وذلك بسبب المخاطر التي ظهرت وتجلت ذلك في انتشار التضخم بشكل كبير وتبعه بعد ذلك انكماش اقتصادي في سنة 1929، وهذا أدى إلى انهيار اقتصادي عالمي أثر بشكل كبير على المبادلات الدولية.

• المرحلة ما بين 1945-1970:

عرفت هذه المرحلة توسع كبير في مجال الاستثمارات الدولية المباشرة، ففي سنة 1957 تفوقت الشركات الأمريكية على نظيرتها الأوروبية، بحيث بلغت قيمة الاستثمارات الأمريكية في أوروبا حوالي 4.151 مليون دولار، بينما بلغت الاستثمارات الأوروبية في أمريكا حوالي 3.753 مليون دولار، وفي سنة 1962 بلغت الاستثمارات الأمريكية في أوروبا 21.554 مليون دولار، وحجم الاستثمارات الأوروبية في أمريكا في نفس السنة 8.510 مليون دولار.

ويظهر جليا من خلال هذه الأرقام التفوق الواضح للشركات الأمريكية على الأوروبية وفي الحقيقة يرجع هذا أساسا إلى الامتيازات التي حققتها أمريكا بعد الحرب، ففي الوقت الذي كانت فيه الشركات الأوروبية تواجه مشاكل مالية نظرا للمشاكل الاقتصادية التي تتخبط فيها دولها، كانت الشركات الأمريكية تتمتع بحرية كبيرة في مجال الاستثمار في الخارج. كما عملت الحكومة الأمريكية على تقديم كل التسهيلات لشركات الاستثمار في الخارج بل وأكثر من ذلك، فقد عملت إلى إبرام اتفاقيات مع الدول على منح التسهيلات و ضمان استثماراتها بالخارج وترحيل الأرباح إلى البلد الأم.

• المرحلة ما بعد 1970:

وفي هذه المرحلة نسجل ظهور كلا من الشركات الأوروبية واليابانية بشكل كبير وذلك نتيجة للسياسات الاقتصادية التي انتهجتها حكوماتها، والدعم المقدم لشركاتها المتعددة الجنسيات، حتى تستطيع مواجهة الشركات الأمريكية التي كانت تسيطر قبل هذه المرحلة بشكل كبير على الاستثمارات المباشرة في الخارج. كما ينبغي الإشارة إلى ظهور بعض الشركات المتعددة الجنسيات من الدول النامية مثل: البرازيل، الصين، الهند، الأرجنتين، جمهورية كوريا، تايوان، هونغ كونغ، ماليزيا.

• المرحلة ما بعد الثمانينات:

في بداية الثمانينات دخل العالم مرحلة جديدة عرفت باسم العولمة، والتي امتازت بتعميق تدويل النشاط الاقتصادي، وتوحيد وتجانس الاقتصاد العالمي، فازدادت التبعية الاقتصادية للبلدان التي ظهرت، وازدادت التبادلات عبر الحدود للسلع، الخدمات، رؤوس الأموال³.

فبين 1986 و 1996 ارتفع حجم المبادلات الدولية للسلع والخدمات بنسبة سنوية متوسطة تقدر بـ 6.2%، بوتيرة أعلى بمرتين من نمو المنتج العالمي (PIB)، الذي يتنامى في نفس الفترة بمعدل 3.2%. وقد كانت لهذا الظاهرة انعكاسات كبيرة على الشركات بما فيها المتعددة الجنسيات وهذا من خلال :

- عولمة الطلب : حيث تطورت الحاجات والسلوكيات المختلفة للمستهلكين نحو نموذج موحد، وهذه الظاهرة تتعدى منتجات الاستهلاك الواسع، فنجد الشركات تطلب نفس المواد الأولية، نفس المعدات. . الخ.
- عولمة العرض: التي تدفع الشركات إلى تبني إستراتيجيات دولية متجانسة مثل : تنظيم توزيع دولي داخلي

للعمل بتمركز البحث والتصميم للبلدان المتقدمة، الإنتاج حيث اليد العاملة المنخفضة التكلفة، التوجه نحو عرض نفس المنتجات بنفس الطريقة في العالم بأسره، كما لو أن العالم يشكل سوق واحدة⁴.

- عولمة المنافسة: وهي نتيجة منطقية للعنصرين السابقين، وذلك نظرا لتلاقي الشركات في نفس الأسواق وبنفس المنتجات العالمية، الشيء الذي يحتم على الشركة التي تريد الحصول على ميزة تنافسية أن تكون قادرة على التفاعل والتأقلم مع حركات منافسيها على الساحة العالمية بأكملها.

إذن إن أهم ما يميز هذه المرحلة بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات هو التحلل (Banalisation) النسبي لهذه الظاهرة، إذ نجد أن الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدأت تأخذ طابع تعدد الجنسيات.

إن عملية تعدد الجنسيات والتي دخلت مع العولمة في أيامنا هذه اتسعت أكثر لتصبح مبدأ عاما أو فكرا يجب التحلي به، إذ يجب كما قال مؤسس شركة SONY السيد أكيو موريتا: "يجب التفكير عالميا والتفويض محليا"، إن هذا التغيير وليد عوامل عدة نذكر منها:

- انخفاض تكاليف النقل والاتصال.
- ارتفاع القدرات الإنتاجية.
- انخفاض الوقت اللازم للنقل.
- انتشار الإيديولوجية الليبرالية وظهور مناطق التبادل الحر.
- تجانس الأنماط الاستهلاكية.

1-2- تعريف الشركات المتعددة الجنسيات :

الشركة هي : شخص قانوني، والأصل أن لكل شخص قانوني جنسية واحدة هي جنسية الدولة التي يرتبط بها على اختلاف في المعايير المطبقة لتحديد هذا الارتباط.

"ولقد اختلف المختصون في تعريف الشركات المتعددة الجنسيات، فقد سميت بالشركات الدولية، وبالعبارة للجنسيات، وبالمعددة الجنسية، وتم اختيار تسمية المتعددة الجنسيات لكونها الأكثر استعمالا وانتشارا⁵."

وهذا الاختلاف يرجع بالأساس إلى المعايير والخصائص التي على ضوءها تسمى شركة ما بشركة متعددة الجنسية، فهناك من يعتمد على عدد البلدان المستقبلية، وهناك من يعتمد على رقم الأعمال والإستراتيجية المتبعة، وجنسية أصحاب رأس المال...الخ.

يعرفها الأستاذ MICHALES، على أنها : "إما أن تكون مؤسسة أو مجموعة من المؤسسات غالبا ما تكون كبيرة الحجم، وتتطلق من قاعدة وطنية، كما تقيم في الخارج عدة فروع باعتماد إستراتيجية وتنظيم عالمين⁶".
فحسب التعريف السابق تكون الشركات متعددة الجنسيات :

- هي مجموعة من المؤسسات، غالبا ما تكون كبيرة الحجم تتطلق من قاعدة وطنية أي أن الوطن الأصلي لهذه الشركات يوجد بالضرورة، حيث تقع الشركة الأم في بلد صناعي متقدم، كما تكون الشركة الأم رائدة في قطاعها في حالات كثيرة، ويسبقه تصدير قوي. وبالتالي فإن كل شركة متعددة الجنسية ذات الحجم الكبير تكون تابعة من قطاعات ذات تركيز صناعي قوي، والمتمثلة في الصناعة الغذائية والتأمينات، والصناعة والمناجم والسينما والبنوك...الخ.

1-3- خصائص الشركات المتعددة الجنسية ودوافع تعددها :

- خصائص الشركات المتعددة الجنسيات : وتتمثل خصائص الشركات المتعددة الجنسيات فيما يلي :
- تتميز بكون حجمها : إذ تبلغ قيمة المبيعات السنوية لكل منها مئات الملايين من الدولارات، فأكبر أربع شركات دولية النشاط تتعدى مبيعات كل منها بليون دولار سنويا.
- تتميز بالانتشار الجغرافي في عدد كبير من البلدان، فمثلا شركة سيميز Siemens تنتشر في 52 دولة أو شركة

- شال الهولندية في 43 دولة وشركة ITT الأمريكية في 40 دولة، وشركة فورد تنتشر في 30 دولة.
- كما أنها تتميز بالاحتكار، فالأسواق التي تتعامل فيها يحكمها عدد قليل من المنتجين.
- تمتاز باستخدام التكنولوجيا المتطورة والمهارات الخاصة والمنتجات وكثافة الدعاية والإعلان، وهذه كلها من صفات أسواق احتكار القلة.
- تتميز بالتنوع الشديد في المنتجات والأنشطة، وهذا يعطيها ميزة الخروج من دائرة التخصص بما يتضمنه من مخاطر الارتباط بسوق سلعية معينة، كذلك فإن تعدد الأنشطة يحقق بالإضافة إلى توزيع المخاطرة سيطرة اقتصادية واسعة النطاق.
- تعد هذه الشركات بصفة عامة من نتاج تطور اقتصاديات الدول المتقدمة، وهو ما يشير إلى ارتفاع درجة تركيز الشركات الأم في الدولة المتقدمة، وبصفة عامة تسيطر أمريكا وإنجلترا وفرنسا على نحو ثلاثة أرباع المشروعات دولية النشاط.
- أما فيما يتعلق بمجال نشاط هذه الشركات فيمكن القول بأن نشاطها يتمركز في الصناعات الإستراتيجية والمرافق العامة.

❖ خصائص الشركات المتعددة الجنسية في الدول المتقدمة :

على الرغم من أن الشركات المتعددة الجنسية تعد ظاهرة عالمية، إلا أن غالبية نشاط هذه الشركات يتمركز في الدول المتقدمة فحوالي ثلاثة أرباع استثمارات تلك الشركات متوطنة في اقتصاديات هذه الدول، ويرجع نمط التركيز الجغرافي لتلك الاستثمارات إلى تقدم المستوى الاقتصادي وتشابه الهياكل الاقتصادية والتنظيمية والاجتماعية في تلك الدول. فالولايات المتحدة الأمريكية خلال التسعينيات أصبحت البلد المستضيف الأول في العالم للشركات المتعددة الجنسيات، ذلك أن الفارق بين الاستثمارات الأجنبية في الولايات المتحدة واستثماراتها في الخارج أصبح واضحا في نهاية الثمانينات وكذلك في المناطق الأوربية، حيث يرى بعض المحللين أن هذه الشركات إذا أرادت أن تكون من بين الرواد فعليها الاستثمار في الولايات المتحدة الأمريكية، أوروبا، اليابان، وآسيا والتي تشكل المناطق الأكثر حيوية في الاقتصاد العالمي.⁷

مما سبق يبدو واضحا أن الشركات المتعددة الجنسية تلعب دورا هاما في العلاقات الاقتصادية الدولية عند دول مضيفة ودول أم لتلك الشركات في آن واحد. فمثلا بالنسبة للشركات الأمريكية توضح الإحصائيات أنها ظلت تلعب دور الدولة الأم أو المصدرة للاستثمار المباشر خلال السبعينات، ثم تحولت إلى مستورد صافي لتلك الاستثمارات، ففي سنة 1973 كانت مسؤولة عن تصدير نحو 50% من الاستثمارات الأجنبية، إلا أن نصيبها النسبي تضاعف إلى 38% سنة 1983، نتيجة لتزايد دور كل من اليابان وألمانيا وكندا كمصدرين للاستثمارات.

أما بالنسبة للتوزيع النسبي للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الأنشطة الاقتصادية في الدول المتقدمة، فالإحصائيات توضح أن الصناعات التحويلية كان نصيبها 50% والصناعات الاستخراجية 30% وبقية الصناعات 20% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة بتلك الشركات، وعليه يتضح أن نشاط الشركات المتعددة الجنسيات في الدول المتقدمة يميل إلى التركيز في الصناعات التحويلية بصفة عامة، وفي الصناعات التي تتميز بنمو سريع والمصدرة للتكنولوجيا كصناعة تكرير البترول والكيماويات، والالكترونيات والكمبيوتر ومعدات النقل والمعدات الكهربائية.

❖ خصائص الشركات المتعددة الجنسية في الدول النامية :

يتوطن في الدول النامية نحو ربع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويلاحظ أنه على الرغم من انخفاض نصيب الدول النامية من استثمارات الشركات المتعددة الجنسيات مقارنة بنصيب الدول المتقدمة، إلا أن الأهمية النسبية لتلك الاستثمارات في الدول النامية تفوق تلك التي في الدول المتقدمة.

كما أن نصيب الدول النامية من استثمارات الشركات المتعددة الجنسية يعد مرتفعا مقارنة بنصيب تلك الدول المتقدمة من الناتج المحلي الإجمالي الدولي، والذي يبلغ 15% ونصيبها من الصادرات العالمية يقدر بحوالي 20%. وتشير الإحصائيات الأخيرة إلى أن الدول النامية تميل إلى تقديم فرص كبيرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة. أما فيما يتعلق بمصادر أو نمط ملكية الاستثمارات المباشرة الأجنبية في الدول النامية فيلاحظ ما يلي :

- أمريكا تساهم وحدها بنحو 50% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية.
- إن أغلب الشركات المتعددة الجنسية التي تنتشر في الدول النامية هي شركات تتمتع بلدانها الأم بماضي استعماري.
- أما الدول التي ليس لها ماضي استعماري مثل النمسا وسويسرا، والدول الإسكندنافية، فأغلب استثماراتها المباشرة تتركز في الدول المتقدمة.
- أما فيما يتعلق بنمط التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، توضح البيانات أن 55% في أمريكا اللاتينية و 20% في أفريقيا وآسيا 15% والشرق الأوسط 10%.
- أما بالنسبة لتوزيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية على الأنشطة الاقتصادية المختلفة، فيلاحظ أن الصناعات الاستخراجية تمتص 50% والصناعات التحويلية 20% أما 30% فتتوزع على بقية الأنشطة.

ب- دوافع الشركات متعددة الجنسيات :

تتمثل أهم الدوافع فيما يلي :

• الحصول على المنتجات الأولية :

لقد عملت الشركات المتعددة الجنسيات منذ نهاية الخمسينات وبداية الستينات بالاستحواذ على المواد الأولية السطحية والباطنية، حيث عرف هذا القطاع تركيزا متسارعا، أدى إلى القضاء على الشركات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الدولية لصالح الشركات المتعددة الجنسيات⁸.

• عوائق التجارة الدولية :

تعتبر تكاليف النقل والاختلافات في الفوارق النقدية من العوامل الدافعة للشركات على استبدال عملية التصدير بالإنتاج في الموقع، وهذا ما يجعلها تبحث عن إنشاء فروع في بلدان أخرى حتى تقلل من العوائق المذكورة.

• النظرية الدولية لدورة حياة المنتج :

تفسر هذه النظرية تعدد الجنسيات على أساس التميز التكنولوجي، والتي جاء بها VERNON، حيث اعتمد في ذلك على دورة حياة المنتج، والتي صنفها على النحو التالي : المنتج الجديد، المنتج الناضج، المنتج النمطي. وعادة تكون متركزة في البلدان المتقدمة، ولكن مع مرور الزمن تؤدي دورة حياة المنتج إلى انتشار السلع الجديدة، حسب التصنيف السابق على الصعيد الدولي⁹، وبالتالي يكتسب المنتج صفة تعدد الجنسيات.

2- أثر تدفقات استثمار الشركات المتعددة الجنسيات على البطالة :

باعتبار أن من بين أهم دوافع استقطاب الدول النامية للشركات متعددة الجنسيات هو توفير مناصب شغل تقلل من نسب البطالة المتفشية في هذا البلد، يوضح الجدول الموالي مدى تأثير استثمارات الشركات المتعددة الجنسيات على نسب البطالة.

الجدول رقم (01): يمثل العلاقة بين تدفق الاستثمارات الأجنبية والنتائج المحلي الإجمالي من جهة والبطالة من جهة أخرى في الجنوب الشرقي.

الوحدة : مليون دولار

السنوات	حجم تدفق استثمار الشركات المتعددة الجنسيات	النتائج المحلي الإجمالي	نسبة البطالة%
1991	12	45 715	20.3
1992	30	48 003	21.4
1993	0	49 946	23.2
1994	0	42 543	24.4
1995	0	41 764	28.1
1996	270	46 941	28
1997	260	48 178	28
1998	607	48 188	28
1999	292	48 641	29.3
2000	280	54 790	29.5
2001	1 108	54 745	27.3
2002	1 065	56 760	25.7
2003	634	67 864	23.7
2004	882	85 325	17.7
2005	1 156	1 03 199	15.3
2006	1 841	1 17 027	12.5
2007	1 834	1 34 978	13.8
2008	2 675	1 71 000	11.3
2009	3 053	1 37 212	10.2
2010	2 331	1 61 207	10
2011	2 721	1 99 071	10
2012	1 602	2 05 789	10

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

يشير الجدول رقم (01) إلى حجم تدفقات استثمار الشركات متعددة الجنسيات الوارد إلى الجزائر حيث كان يقدر بـ 12، مليون دولار سنة 1991 ثم وصل إلى 30 مليون دولار سنة 1992، وتجمد في السنوات الثلاثة المتتالية 1993-1994-1995، إلى أن انعدم.

فبالمقارنة بين سنة 1991-1992، نجد أنه تضاعف حجم التدفقات وبمقارنة سنة 1992 بـ السنوات 1993-1994-1995، فإن معدل النمو أصبح معدوم.

ويمكننا إرجاع السبب في تلك الفترة إلى تدهور الأوضاع الأمنية أين اشتدت حدة الإرهاب، وتمكن من السيطرة على بعض المناطق، وكما نعرف أن من العوامل الأكثر جاذبية للمستثمر الأجنبي هو الاستقرار الأمني.

وبالمقابل تشير الأرقام المتعلقة بالنتائج المحلي الإجمالي خلال الفترة الممتدة بين 1991 و1995 إلى ثباتها فيما يخص البطالة فقد عرفت نسب مخيفة وعالية جدا قدرت بـ 20.3% و 21.4% و 23.2% و 24.4% و 28.1%-لسنوات 91-92-93-94-95 على التوالي.

وقفز حجم الاستثمارات سنة 1996 قفزة نوعية إذ بلغ 270 مليون دولار وبالمقابل انخفضت نسبة البطالة وبشكل ضئيل مع ارتفاع محسوس في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ ولأول مرة منذ 1993 إلى 48.94 مليون دولار، ثم بدأ حجم تدفقات استثمار الشركات المتعددة الجنسيات يتزايد وتواكبه زيادة في الناتج المحلي الإجمالي من

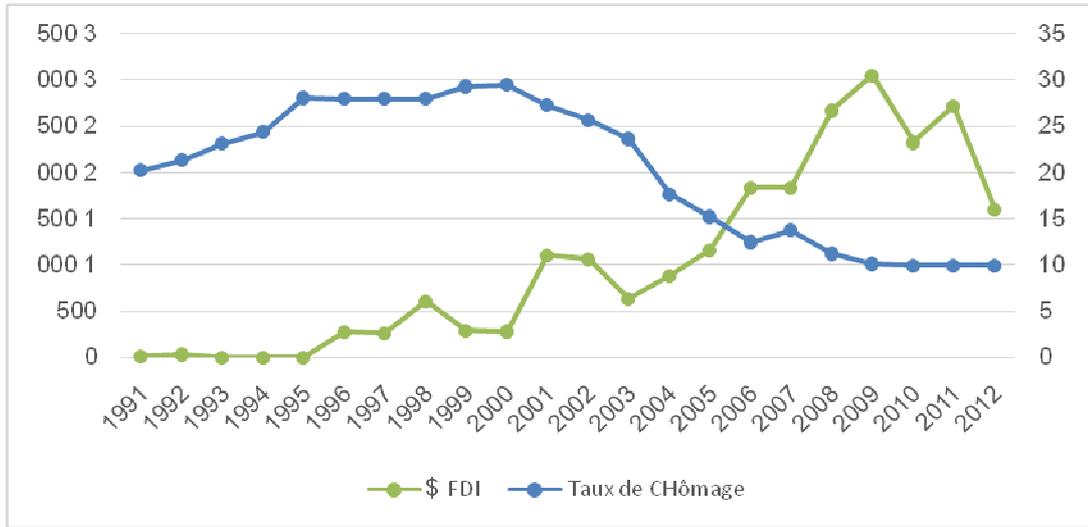
سنة إلى أخرى، بالرغم من هذا فقد سجلت أعلى نسب للبطالة والتي بلغت 29.5 % وهي الفترة التي انخفضت فيها قيمة التدفقات مقارنة بالسنوات التي سبقتها.

وانطلاقاً من سنة 2001، والتي عرفت استقراراً سياسياً وأمني شجع المستثمرين الأجانب على استغلال فرص الاستثمار الكبيرة والمغرية وخاصة بعد صدور قانون الاستثمار سنة 2003، والذي أعطى العديد من الامتيازات والضمانات والتحفيزات لرؤوس الأموال المحلية والأجنبية على السواء.

فإذا قارنا حجم التدفقات بين سنة 2000 و 2001 نجد أنها تضاعفت بأربع مرات أي بمعدل نمو 39% وهذا رقم قياسي بالنسبة للجزائر خلال تلك الفترة، مما رافقه ارتفاع كبير في الناتج المحلي الإجمالي والذي بلغ 85.325 مليون دولار سنة 2004 وهذا رقم غير مسبوق. ومن الجهة الأخرى للجدول نسجل انخفاض في نسبة البطالة إلى 17.7%. وانطلاقاً من سنة 2004 سجل ارتفاع مستمر في حجم التدفقات حيث بلغت على التوالي 1156، 1841، 1814، 2675، 3053، 2331، 2721، 1602 (مليون دولار) لسنوات 2005، 2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012.

حيث هذه التدفقات أدت بالمقابل إلى ارتفاع حجم النمو في الناتج الوطني المحلي الإجمالي، حيث قفزت من سنة لأخرى إلى أن بلغت أكبر قيمة لها سنة 2012 بمقدار 205.789 مليون دولار. أما بالنسبة لمعدلات البطالة سجلت انخفاض مستمر ابتداء من سنة 2004 إلى أن بلغت 10% سنة 2009، وبقيت هذه النسبة مستقرة إلى غاية عام 2012، وبالرغم من كل هذا تبقى نسبة البطالة مرتفعة مقارنة مع دول أخرى لا تمتلك نفس الإمكانيات المادية والطبيعية.

الشكل رقم (01): مخطط بياني لعلاقة تدفقات استثمار الشركات المتعددة الجنسيات بالبطالة



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الدراسة وباستخدام برنامج spss

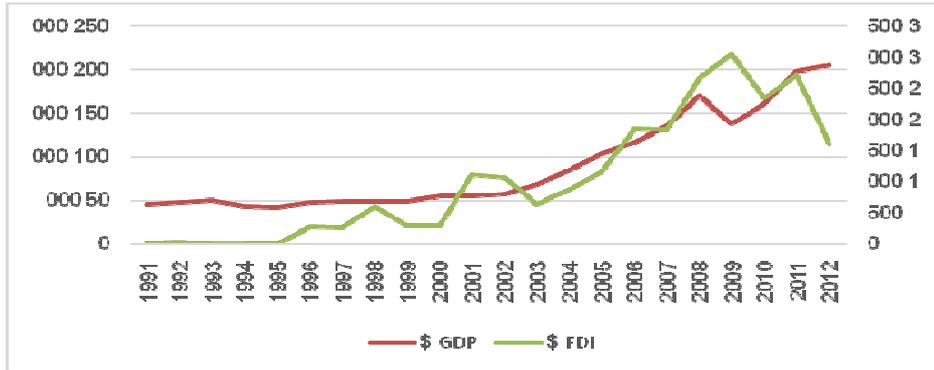
يوضح المخطط البياني العلاقة العكسية بين تدفقات استثمار الشركات متعددة الجنسيات ونسب البطالة فكلمما ازداد تدفق الاستثمار الأجنبي انخفضت نسب البطالة، ولو بنسب ضئيلة، ويدل هذا على اعتماد الشركات الكبرى بالدرجة الأولى على التآلية بدلاً من إستخدام اليد العاملة.

ولقياس الترابط بين المتغيرين المتمثلين في تدفقات استثمار الشركات متعددة الجنسيات والبطالة، بإعتبار هذا الأخير متغير تابع وتدفقات استثمار الشركات المتعددة الجنسيات مستقل، وتم وضعها على شكل دالة خطية $Y=a+bx$ ، مستخدمين في ذلك برنامج spss.

3- أثر تدفقات استثمار الشركات المتعددة الجنسيات على الناتج المحلي :

تسعى كل دولة إلى تعظيم ناتجها المحلي، كما تعتبر تدفقات الاستثمارات الأجنبية من العناصر المساهمة في رفع معدل الناتج المحلي الإجمالي، وانطلاقاً من الجدول رقم (01) يمكن تحديد طبيعة العلاقة أو تأثير تدفقات استثمار الشركات متعددة الجنسيات على حجم الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل رقم (02): مخطط بياني لعلاقة تدفقات استثمار الشركات المتعددة الجنسيات بحجم الناتج المحلي الإجمالي (GDP)



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الدراسة وباستخدام برنامج spss

يوضح المنحنى البياني مسار كل من تدفقات استثمار الشركات متعددة الجنسيات والناتج المحلي الإجمالي فكلما ازداد الاستثمار نمى الناتج المحلي الإجمالي، باستثناء الفترة الممتدة ما بين 2008-2009 والتي شهدت انخفاض في مستوى الناتج المحلي ويعود ذلك إلى الركود الذي تسببت فيه الأزمة المالية العالمية. من خلال المنحنى البياني تتضح العلاقة الطردية بين حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية والناتج المحلي الإجمالي، فكلما ازداد حجم التدفقات ترافقها زيادة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم (02): يوضح مساهمة مختلف القطاعات الناشطة في تكوين الناتج الإجمالي

الوحدة: الدينار الجزائري

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	القطاعات
1 421.7	1 183.2	1 015.3	931.3	727.4	708.1	641.3	الزراعة والصيد البحري
5 208.4	5 242.1	4 180.4	3 109.1	4 997.6	4 089.3	3 882.2	المحروقات
728.6	663.8	617.4	570.7	519.6	479.8	449.6	الصناعة
1 479.4	1 333.3	1 257.4	1 094.8	956.7	825.1	674.3	البناء والأشغال العمومية والخدمات البترولية
3 190.4	2 856.2	2 586.3	2 349.1	2 113.7	1 919.6	1 684.8	خدمات
12 028.6	11 278.5	9 656.8	8 055.0	9 315.0	8 021.8	7 332.3	المجموع الحقيقي
776.6	632.3	565.8	545.6	489.0	399.3	376.7	القيمة المضافة
355.2	222.4	181.9	170.2	164.9	133.1	114.8	حقوق الاستيراد
13 160.4	12 133.2	10 404.5	8 770.8	9 968.9	8 554.3	7 823.8	الناتج المحلي الخام
2 682.7	2 386.6	1 587.1	1 197.2	1 074.8	798.6	677.8	الخدمات غير الربحية
15 843.0	14 519.8	11 991.6	9 968.0	11 043.7	9 352.9	8 501.6	الناتج المحلي الإجمالي
10 634.6	9 277.7	7 811.2	6 858.9	6 046.1	5 263.6	4 619.4	الناتج الإجمالي خارج المحروقات
14 421.3	13 336.6	10 976.3	9 036.7	10 316.3	8 644.8	7 860.4	الناتج المحلي خارج الزراعة
9 212.9	8 094.5	6 795.9	5 927.6	5 318.7	4 555.5	3 978.1	الناتج المحلي خارج المحروقات والزراعة

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات.

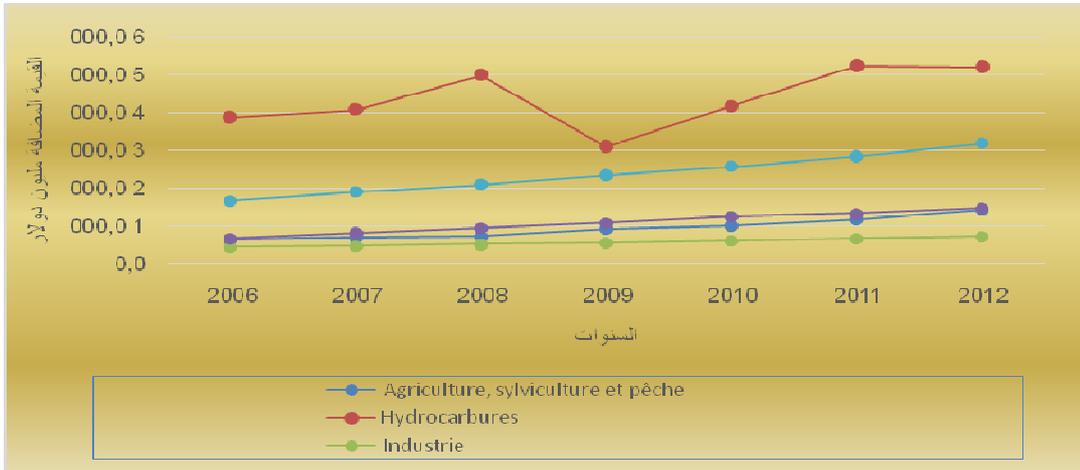
وللتوضيح أكثر يمكن شرحها انطلاقاً من الدوائر النسبية

الشكل رقم (03): يوضح تركيبة الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات خلال (2006-2012)



المصدر: بناء على معطيات الجدول رقم (02).

الشكل رقم (04): مخطط بياني يوضح التوزيع النسبي للقيمة المضافة حسب القطاعات المشكلة للناتج الإجمالي خلال السنوات 2006-2012



المصدر: بناء على معطيات الجدول رقم (02) وباستخدام برنامج spss.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن هناك تراجع ملحوظ بالنسبة لقطاع المحروقات كقيمة مضافة في تكوين الناتج الوطني، في نفس الوقت نسجل تزايد القيمة المضافة لكل من قطاع السلع والخدمات وقطاع البناء والأشغال العمومية. وهذا دليل على أن الجزائر كدولة تعيش مرحلة انتقالية من الاعتماد على الثروات الطبيعية إلى الاعتماد على كفاءة المؤسسات.

4- مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في قطاع المحروقات في الجزائر:

ويمكن توضيح ذلك من خلال الأرقام الواردة في تقارير البنك المركزي.

الجدول رقم (03): يوضح مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في قطاع المحروقات بالجزائر

الوحدة: مليار دولار

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013
القيمة	4.562	3.920	3.937	4.973	6.341	5.500

المصدر: بناء على تقارير بنك الجزائر 2013

تشير الأرقام الواردة في الجدول أعلاه، هو بلوغ حصة الشركاء الأجانب 4.56 مليار دولار في سنة 2008 و3.92 مليار دولار في سنة 2009، ثم 3.93 مليار دولار في سنة 2010، ثم 4.97 مليار دولار في سنة 2011 و6.34 مليار دولار في سنة 2012.

وتبقى الشركات الدولية رغم تواضع مساهمتها في مجالات الاستكشاف والاكتشافات الجديدة في 2012 و2013 بالخصوص، من بين أكبر المستفيدين من استغلال وإنتاج المحروقات و خاصة منها النفط، بناء على مبدأ تقاسم الإنتاج المعتمد في قانون 86/14 الصادر عام 1986. ووفقا للتقديرات الرقمية المتوفرة، فإن حصة الشركاء الأجانب تمثل حوالي 8.7% من إجمالي الإيرادات المسجلة من قبل الجزائر في مجال المحروقات في 2013، مقابل 8.9% في سنة 2012، و سجلت الجزائر إيرادات أقل من تلك المسجلة في 2012 و 2011، حيث بلغت حوالي 63.7 مليار دولار من المحروقات عام 2013، مقابل 70.57 مليار دولار في عام 2012 و 71.66 مليار دولار في سنة 2011.

وتجدر الإشارة إلى أن حصة النفط الخام من الإيرادات الإجمالية الجزائرية تتراوح بين 38 و39%، مقابل 9 إلى 12% من الغاز الطبيعي المميع و6 إلى 7% من غاز البترول المميع، وما بين 18 و22% من الغاز الطبيعي، و6 إلى 13% من المكثفات. ويمثل البترول الخام أكبر نسبة في أرباح الشركات الدولية، حيث قدر بحوالي 4.6 مليار دولار في 2013 مقابل 5.60 مليار دولار في 2012، بينما تتوزع باقي الأرباح بين المكثفات والغاز الطبيعي، في انتظار استغلال الطاقات غير التقليدية في غضون 2017 و2018، في وقت تعرف فيه الجزائر تراجعا في مستوى احتياطياتها من الطاقات التقليدية الأحفورية، سواء تعلق الأمر بالبترول أو الغاز، وتمثل فترة 2008-2013 التي عدل فيها قانون المحروقات الذي أثار تحفظات الشركات الدولية.

وأخيرا يمكننا القول بالرغم أن جزء من الحصة المالية المقدرة برسم حصة الشركاء تدفع كرسوم و ضرائب، إلا أن هذه الشركات الدولية التي تستفيد من مبدأ تقاسم الإنتاج في مجال النفط بالخصوص، تستفيد سنويا من مبالغ مالية معتبرة نظير خدماتها ومساهماتها التي تقدر بالنسبة للنفط بحوالي نصف مقدار ما ينتج من النفط في الجزائر، أي في حدود 550 ألف برميل يوميا من مجموع 1.2 مليون برميل يوميا، وقدرت مصادر مالية أن حصة الشركاء الأجانب بلغت في 2013 ما يقدر بـ 5.5 مليار دولار، وبالتالي فإنها تقارب إجمالا ما بين 2008 و 2013 حوالي 46 مليار دولار في ظرف 6 سنوات، أو ما يعادل 7.6 مليار دولار سنويا.

الخلاصة :

نخلص من خلال هذه الدراسة إلى أن تأثير استثمار الشركات المتعددة الجنسيات على الناتج المحلي الإجمالي سجل قفزة نوعية في حجم هذا الأخير ما بين سنة 1991 و الذي بلغ 45.715 مليون دولار، و سنة 2012 و الذي قدر بـ 205.789 مليون دولار، وهذا بفضل حجم التدفقات الهائلة من رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر هذا من جهة، أما بالنسبة لمساهمة قطاع المحروقات في الناتج الإجمالي المحلي فإنه سجل تراجعا من سنة إلى أخرى خلال الفترة المدروسة، وهذا يدل على محاولة الحكومة الجزائرية انتهاج سياسة اقتصادية تعتمد على عدة قطاعات بدلا من قطاع واحد لخلق تنمية محلية.

كما سجلنا انخفاض في نسب البطالة من سنة إلى أخرى ولو بنسبة ضئيلة نتيجة زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية من خلال استثمار الشركات متعددة الجنسيات.

كما نخلص إلى أن استثمار الشركات متعددة الجنسيات يعتبر مصدر متجدد لتمويل برامج وخطط التنمية وبالتالي الابتعاد عن القروض والحد من زيادة حجم المديونية، وكذلك المساهمة في رفع دور القطاع الخاص في الناتج الوطني.

كما أن الجزائر عملت على إجراء إصلاحات جوهرية في القوانين والأنظمة المسيرة والمحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية، ويتضح ذلك من خلال مجموع الشركات المشترك والخاصة الموجودة في الجزائر، أي أنها

استطاعت استقطاب عدد لا بأس به من مختلف الدول، وذلك بفضل تحسين وضعها السياسي والاقتصادية والأمني وتخلصها من المديونية.

وخلصنا إلى أن الاستثمارات الأجنبية في الجزائر تتمركز معظمها في مجال الطاقة بما يعادل حوالي 85 % من مجموع الاستثمارات الأجنبية.

الهوامش والمراجع :

¹ - محمد بركة، تقييم آثار الإستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المحلية في الجنوب الشرقي خلال الفترة (2006-2012) دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 03، 2014، ص:38.

² - KoldeEndle, The Multinational Company, Behavioral and Managerial Analysis, Lexington Books, D.C Heath and Company, London, 1974, p :21.

³ - S. H. Robock and K. Summonds. International Business and Multinational Enterprise Homewood, IL: Richard D. Irwin, 1983, p :21.

⁴ - Nazir Saeed, An Economic Analysis of Foreign Direct Investment and its impact on trade and Growth in Pakistan, PhD in Economics, Islamia University, Bahawalpur, Pakistan, 2001, p :187.

5- De Mello L.R., Foreign direct Investment in Developing Countries and Growth, a Selective Survey, The Journal of Development Studies, Vol. 34, No.1 , October, 1997, p13

6- Agnès Bénassy-Quéré, Maylis Coupet, Thierry Mayer, Institutional Determinants of Foreign Direct Investment, April CEPII, No de Papier 05/2005, p:45.

⁷ - S. H. Robock, op, cit, P83

⁸ - وهبي غبريال، الاستثمارات الأجنبية و دور الشركات متعددة الجنسيات، المؤتمر العلمي السنوي الأول للاقتصاديين المصريين، القاهرة، 20-27 مارس 1976، ص:59.

⁹ - Firebaugh G. Growth Effects of Foreign and Domestic Investment, American Journal of Sociology, Vol. 98, No.1, Chicao University, July,1992, p:09.